رأي القدس

مهمة رايس الصعبة في المنطقة

■ حطت السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية الرحال امس في القاهرة أول محطة في جولتها العربية التي ستشمل المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة. وطالب أول تصريح أطلقته حركة المقاومة الاسلامية «حماس» بالاختيار بين «الارهاب» والسياسة.

ومثل هذه المطالبة يؤكد ما تردد كثيرا في الصحف حول وجود خطة اسرائيلية امريكية لافشال أي حكومة تشكلها «حماس» بعد فوزها في الانتخابات التشريعية من خلال قطع المساعدات المالية عنها ومحاولة عزلها دوليا.

السيدة رايس تريد من الزعماء العرب الذين ستلتقيهم في هذه الجولة أمرين اساسيين، الأول مساندة الجهود الامريكية المبذولة حاليا من اجل التصدي للطموحات النووية الايرانية، والثاني عدم تقديم أي مساعدات مالية أو معنوية لحكومة حماس الفلسطينية المقبلة.

الموضوع النووي الايراني يحتل مرتبة متقدمة على جدول اعمال الادارة الامريكية، وجولة وزيرة خارجيتها، ولكن الموضوع الفلسطيني يبدو انه اكثر الحاحاً ويتطلب تحركاً سريعاً، ولذلك من المتوقع ان يحظى بنصيب الاسد في المباحثات التي ستجريها السيدة رايس في المنطقة.

الدولة العبرية باشرت الضغوط على الشعب الفلسطيني وحكومة حماس حتى قبل تكليف رئيسها بمهمة تشكيلها رسميا، عندما اوقفت تحويل الاموال العائدة للسلطة من الضرائب المستقطعة، وتصل الى خمسين مليون دولار شهريا، بينما طالبت واشنطن السلطة باعادة مبلغ خمسين مليون دولار ارسلتها قبل اسابيع.

الهدف هو تجويع الشعب الفلسطيني عقابا له على تصديق أكذوبة الديمقراطية الامريكية وانتخاب حركة سياسية يقودها اناس شرفاء غير ملوثين بالفساد، وغير متورطين في عملية سلام فاشلة.

رئيس السلطة السيد محمود عباس (ابو مازن) اعلن قبل يومين في مؤتمر صحافي عقده في غزة ان السلطة مقدمة على كارثة مالية، وان خزينتها مفلسة تماما، ولم تعد قادرة على دفع رواتب الموظفين.

سجلات السلطة تشير الى وجود 140 الف موظف، نصفهم من قوات الأمن تقريبا، ووقف المساعدات المالية يعني تجويع 140 ألف اسرة على الاقل، وهؤلاء يشكلون ثلث تعداد الشعب الفلسطيني من سكان الضفة وغزة. واذا وضعنا في اعتبارنا ان نسبة البطالة في الاراضي المحتلة تصل الى سبعين في المئة، وان اكثر من نصف الفلسطينيين يعيشون على اقل من دولارين في اليوم، فعلينا ان نتصور حجم الكارثة التي ستحل بهؤلاء.

السيدة رايس تريد من الحكومات العربية، والخليجية منها على وجه التحديد، عدم تحويل اي اموال الى السلطة كورقة ضغط على حكومة حماس لاجبارها على المزيد من الاعتدال، وتلبية الشروط الامريكية في الاعتراف بالدولة العبرية، والقبول باتفاقات اوسلو، ونبذ «الارهاب».

مثل هذه الضغوط سيؤدي الى نتائج عكسية تماما، فتجويع الشعب الفلسطيني، ووقف الاموال عن حكومة حماس ربما يدفعانها الى التطرف، والعودة الى المقاومة المسلحة، والعمليات الاستشهادية على وجه الخصوص، الأمر الذي سيفشل كل المحاولات الامريكية لحشد الحلفاء العرب ضد المفاعل النووي الايراني.

الادارة الامريكية ارتكبت خطأ كارثيا عندما غزت العراق واحتلته بايعاز من الدولة العبرية، ولخدمة مصالحها، وسترتكب خطأ اكثر فداحة اذا ما استمعت مرة اخرى للوبي الاسرائيلي وعاقبت الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي الأخير.

كل المؤشرات تؤكد ان اخطاء الادارة الامريكية في الشرق الاوسط ستتكرر، لانها ادارة لا تتعلم من اخطائها، ولا تكن اي اعتبار لوجهة النظر العربية، حتى لو جاءت من اقرب حلفائها.

قادتنا والإعلام

محمد كريشان

■ أعلنت طرابلس عن استيائها الشديد من أن محطة «سي.إن.إن» التلفزيونية الأمريكية «شوهت» مقابلة أجرتها مع العقيد القذافي وذلك لأنها ابتسرت مقاطع من هذه المقابلة التي كانت تعهدت ببثها كاملة مما يعتبر مخالفة مهنية صريحة لما تم الاتفاق عليه مسبقا بين المحطة والجهات الليبية حسب ما صرح به مسؤول إعلامي ليبي في الدوحة. ومع أن المقابلة سجلت في العاشر من نوفمبر العام الماضي وبث جزء منها في الخامس والعشرين منه إلا أن التذمر الليبي لم يخرج إلى العلن إلا أمس الثلاثاء لأن ما بين التاريخين جرت محاولات عبر خبراء قانون ومحامين دوليين لتذكير المحطة بالتزامها دون جدوى مما استلزم، حسب ذات المسؤول من السفارة الليبية بالعاصمة القطرية، إعلان ذلك على الملأ حتى «نبين أن ما قامت به المحطة المذكورة يخالف المصداقية والثقة التي اعتقدنا أنها متوافرة مع وسائل الإعلام التي تتحدث دائما عن حرية الصحافة والتعبير والنشر وهو ما خالفه الواقع بصراحة».

إلى هنا ينتهي الخبر الذي لن ندخل في حيثياته التفصيلية وما إذا كانت المحطة الأمريكية مخطئة فعلا أم لا، لأن ما يهمنا فيه تحديدا هو طريقة تعامل القيادات العربية مع وسائل الإعلام الأجنبية بالخصوص وربما التلفزيونية على وجه أدق. الملاحظة الأولى أن أغلب هذه القيادات من جهة نادرا جدا ما تعطي مقابلات لتلفزيوناتها المحلية وفي نفس الوقت تريد التعامل مع التلفزيونات الأجنبية وكأنها محلية تابعة لها. لا أدري كم من الوقت تحدث العقيد القذافي أو ماذا قال ولكن هل من المطلوب مثلا أن تبث أي محطة مقابلة مدتها ثلاث ساعات لمجرد أنها التزمت ببثها كاملة وهي لا تدري أن الضيف سيتحدث كل هذا الوقت؟! في المقابل فإن محطاتنا الوطنية الهمامة مستعدة لبث أي شيء يقوله القائد الملهم حتى لو كان طويلا مملا كمسلسل مكسيكي. من ناحية أخرى، هناك هيام خاص من بعض الزعماء العرب بالتلفزيونات الأجنبية، في المغرب العربي بالفرنسية تحديدا وربما أيضا الإسبانية والإيطالية وفي المشرق بالأمريكية أولا ثم البريطانية وكثير من هؤلاء لم يتحدث مرة واحدة لا إلى تلفزيونه المحلي ولا إلى أي محطة عربية واسعة الانتشار، فيما آثر البعض الآخر السلامة فلا يتحدث لأي تلفزيون أبدا فهو يفضل دائما الصحف والمجلات، تبعث الأسئلة مكتوبة فترد الأجوبة مكتوبة وكفى.

هناك فرق بديهي بيّن بين الخطب الجماهيرية والمقابلات التلفزيونية ففي الأولى بإمكانك أن تفعل مثل فيدال كاسترو أو هوغو تشافيز فتتحدث لسبع ساعات أو خمس دون مقاطعة إلا من تصفيق صادق أو منافق، أما المقابلات ففن آخر مختلف وأشك أن بعض قادتنا قد تواضع وأخذ دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الكاميرا بدءا من نوعية اللباس وطريقة الجلسة وقسمات الوجه وصولا إلى صياغة الجملة القصيرة المكثفة المعبرة. ليس عيبا أبدا أن يؤتى بمستشارين وشركات علاقات عامة تجيد تلقين هذه التقنيات فقد يكون القائد، جدلا، عبقري زمانه في كل شيء لكنه فاشل تماما في الحديث أمام كاميرا ويفتقر إلى حضور البديهة وروح النكتة اللازمة لتنفيس أي لقاء تلفزيوني قد يكون مشحونا أو متوترا. ثم إن من يملك هذه الاستشارات الواسعة قد لا يوفق بالضرورة لأن للخصال الشخصية دورا كبيرا في الخروج بصورة إيجابية أو سلبية بعد المقابلة فضلا عما يقال فيها هي نفسها من آراء ومواقف ويكفي هنا مثلا استحضار بعض مقابلات الرئيس الأمريكي بوش ووزير دفاعه رامسفيلد مثلا.

والخلاصة أن على الكثير من القيادات العربية الالتفات أكثر إلى ما بات يعرف بفن أو علم التعامل مع وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون، قبل أن نرمي اللوم على الآخرين كما تفعل دائما في كثير من القضايا.

روسيا والشرق الاوسط: رغبة متبادلة بالوصال

د. سعيد الشهابي *

■ في الوقت الذي أعلنت فيه وزيرة الخارجية الامريكية، كوندوليزا رايس، ان الادارة الامريكية سوف تطلب 75 مليون دولار من الكونغرس الامريكي لما أسمته ب«الترويج لتغيير ديمقراطي بالنظام الايراني» وتطلق تصريحات معادية لمنظمة حماس الفلسطينية، تستعد موسكو لاستعادة دورها السياسي في الشرق الاوسط بعد حوالي عشرين عاما من تلاشي ذلك الدور. موسكو تشعر ان الاجواء مهيأة لبديل دولي للولايات المتحدة، وان السياسة الامريكية في العالم أدت الى عسكرة الوضع الدولي ولم تساهم في تكريس الامن والاستقرار.

وترى ايضا مدى عزلتها على المستويين الشعبي والرسمي في العالم، وهو أمر يدركه الامريكيون، حكومة وشعبا، ولكنهم يعولون للتعويض عن خسارة الموقع والسمعة على ما يحققه التفوق العسكري من ادخال الرعب في قلوب الناس، وبالتالي اخضاعهم للهيمنة الامريكية. وبعد اكثر من خمسة عشر عاما على سقوط الاتحاد السوفييتي، ومعه نفوذ روسيا في العالم، ادرك قادة الكرملين ان من الخطأ البقاء خارج التأثير الدولي، وان من الضروري تفعيل الدور الروسي في المناطق التي تبحث حكوماتها وشعوبها عن صداقات ولو سطحية مع دولة كبرى. واذا كانت عضوية روسيا في منظومة الدول الصناعية قد وفرت لها مجالا لتوسيع آفاق اقتصادها وفتحت لها منافذ على الغرب عموما، فانها تشعر ان هناك مجالات اوسع لممارسة الدور السياسي وتوسيع النفوذ الاقتصادي، وان أمن العالم واستقراره يتطلبان موقفا دوليا قويا يعادل الموقف الامريكي، ويعمل على تحييد آثاره الخطيرة في مجال العسكرة والحرب. وعلى الطرف الآخر، تقف واشنطن ومعها العواصم الاوروبية موقفا متحسسا من النوايا الروسية. فبالرغم مما كان يبدو «تحالفا استراتيجيا» بين الطرفين، اصبح الوضع أكثر تعقيدا، بحيث لم يعد ممكنا تحديد مواقع التقاطع او التنافر بين سياستي الطرفين، ولم يعد ممكنا شطب روسيا من ساحة التأثير الدولي، برغم ما يبدو من تراجع لمواقفها وسياساتها. الكرملين يقف اليوم باحثا عن دور لروسيا في العالم، مستفيدا من حالة الاحتقان السياسي التي تعم مناطق واسعة من العالم، والتحسس المفرط ازاء السياسات الامريكية. ويعتقد الاستراتيجيون الروس ان غياب الفعل السياسي الروسي ادى الى وصول النفوذ الامريكي الى الحدود الروسية، وهو أمر له مخاطره الكبيرة.

الدبلوماسية الروسية الجديدة تنطلق من حقائق جديدة ظهرت في السنوات الاخيرة منها ما هو اقليمي ومنها ما هو دولي. فدول امريكا اللاتينية، التي تمثل الساحة الخلفية للولايات المتحدة قد تمردت عليها، واصبحت تتبنى سياسات غير حميمة تجاهها، وجاءت الممارسة الديمقراطية في دولها بانظمة محسوبة على اليسار، وتعارض السياسات الاقتصادية والسياسية لواشنطن. والدول الافريقية، خصوصا جنوب افريقيا، تبتعد تدريجيا عن الفلك الغربي، وتتجه نحو استقلال سياسي اوسع. وكذلك الامر في جنوب شرق آسيا. روسيا تجد الفرصة سانحة لدور دولي يوفر لها حضورا سياسيا فاعلا. ولكنها في الوقت نفسه، تدرك تحسس الولايات المتحدة من هذا الدور، وبالتالي فهي تسعى لاتخاذ خطواتها نحو الدور الدولي بحذر. وثمة عوامل عديدة دفعت موسكو لاعادة التفكير في استراتيجيتها الدولية، خصوصا في الشرق الاوسط. اولا: تدرك موسكو اهمية ضمان تدفق النفط لأي تطور تكنولوجي وأي توسع اقتصادي. وفي هذا المجال اصبحت تشعر بخطر استراتيجي من النفوذ الامريكي في البلقان، وسعي واشنطن المتواصل لمد نفوذها الى الدول المطلة على بحر قزوين، خصوصا اذربيجان المرشحة لان تكون دولة نفطية كبرى. يضاف الى ذلك ان الوجود الامريكي في العراق حرمها من حليف تاريخي، وان سكوتها على هذا التمدد الامريكي من شأنه ان يؤدي الى محاصرتها ضمن حدودها واضطرارها للاعتماد على العلاقات الطيبة مع واشنطن، للحصول على ما تحتاجه من نفط. ثانيا: ان سياسة العسكرة الامريكية اصبحت تمثل خطرا على الامن والسلام الدوليين، وان الوضع الدولي يحتاج الى حالة جديدة من التوازن السياسي لكبح جماح النفوذ الامريكي والتطلع المتواصل للهيمنة المطلقة ضمن شروط واشنطن ووفقا لآلياتها ونمط تفكير قادتها، وحيث ان روسيا عضو دائم بمجلس الامن الدولي فهي مطالبة بتوفير عنصر التوازن في العلاقات الدولية، وهذا يقتضي اتخاذ مواقف مختلفة عن المواقف والسياسات الامريكية، في المناطق المختلفة من العالم، ومنها الشرق الاوسط. ثالثا: ان السياسات الامريكية في العقد الاخير ادت الى تصاعد الارهاب الدولي، واصبحت روسيا احدى ضحاياه. وترى ان السياسات الامريكية لمواجهة هذا الارهاب لم تجد نفعا، بل زادت حدته ووسعت دائرته. وان القضاء على هذا الارهاب يحتاج الى اكثر من عقدين، وفق تقديرات الخبراء الدوليين. وتجد موسكو نفسها مضطرة للدخول على خط مكافحة الارهاب وفق سياساتها واساليبها، للحد من تأثيراته الخطيرة على الامن الروسي نفسه، خصوصا بعد الحوادث الارهابية التي حدثت في روسيا نفسها مثل حادث مدرسة بيسلان. رابعا: تعلم موسكو ان واشنطن هي التي زرعت بذور الارهاب، عندما شجعت مجموعات مقاتلة على مواجهة القوات السوفييتية في افغانستان، في السنوات الاخيرة من الحرب الباردة، وان انتهاء تلك الحقبة لم يتحقق الا بعد ان تجذرت ظاهرة الارهاب، وبالتالي اصبح على موسكو ان تعيد النظر في سياساتها التي انتهجتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعلها تستطيع احتواء الظاهرة.

وثمة مصاديق عديدة تؤكد انتهاج موسكو سياسات تهدف لتحقيق دور دولي اكبر، منها أولا: استمرار موسكو في المشاركة في المشروع النووي الايراني برغم الاعتراضات الامريكية. وما المشروع الروسي الذي طرحته موسكو لتخصيب اليورانيوم الايراني على الاراضي الروسية الا مناورة لتوسيع دائرة السجال حول المشروع النووي الايراني، وابعاده عن دائرة التهديدات والتهديدات المضادة بين ايران والولايات المتحدة ومعها الاتحاد الاوروبي.

المقترح الروسي محرج جدا للولايات المتحدة التي تسعى لتصعيد الصراع مع ايران على غرار ما فعلت مع العراق. وقد ادركت موسكو ان سياساتها في تلك الفترة كانت مضطربة، الامر الذي ساعد واشنطن على «تدويل» الاهتمام الدولي بقضية العراق تدريجيا حتى حدثت الحرب التي أسقطت النظام. موسكو لا ترى ان من مصلحتها تكرار السيناريو مع ايران، وان من الخطأ الكبير السماح بصدور قرارات عن مجلس الامن ضدها في الوقت الذي لم ترتكب فيه طهران مخالفات وفق معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي، وقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك فبالرغم من صدور قرار مجلس حكام الوكالة برفع قضية ايران الى مجلس الامن الدولي، فقد كرر وزير الخارجية الروسي تأكيداته على عدم رغبة بلاده في صدور قرارات عن مجلس الامن ضد ايران. وسوف يبقى الموقف الروسي (وربما الموقف الصيني ايضا) معارضين للرغبة الامريكية برغم الضغوطات المتوالية والتهديد بابعاد روسيا عن مجموعة الدول الصناعية. ولا تستطيع موسكو الا ان تشعر بعدوانية السياسة الامريكية تجاه ايران. والا فما معنى هجوم وزيرة الخارجية الامريكية، كوندوليزا رايس، امام لجنة مجلس الشيوخ الامريكي للميزانية في واشنطن الذي اعتبرت فيه ايران «مركز العالم لتمويل الارهاب؟». وماذا يعني طلب الادارة الامريكية من الكونغرس تخصيص 75 مليون دولار لمحاربة النظام الايراني؟ أليس ذلك تدخلا سافرا في شؤون دولة ذات سيادة، وعضو بالأمم المتحدة؟ ثانيا: الموقف الروسي الجديد من حماس أمر مثير للنظر. فهو يقف جملة وتفصيلا ضد الرغبات الامريكية والاوروبية التي ما تزال تعتبر حماس منظمة ارهابية. روسيا، من جانبها، دعت مسؤولي المنظمة لزيارة موسكو قريبا، وتردد انها تعتزم بيع طائرات عمودية ومدرعات للسلطة الفلسطينية. موسكو تعتقد بخطأ السياسة الامريكية التي تتعاطى مع القضايا من هذا النوع بلغة الابيض والاسود، ولا تحترم قرار الشعب الفلسطيني الذي انتخب حماس بشكل ديمقراطي، واعتبرها معبرا عن توجهاته ورغباته.

وترى موسكو ان اصرار واشنطن على لصق سمة الارهاب بكل من لا ينسجم مع سياساتها، ومن يعادي الكيان الاسرائيلي، سياسة مضرة بالامن والسلام الدوليين، لانها تقطع الطريق على اي حوار او تفاهم بشأن الملفات الساخنة في العالم. النخب الفكرية والسياسية في موسكو تعتبر هذه الخطوة تعبيرا عن عودة جديدة للحياة للدبلوماسية الروسية التي تجمدت كثيرا في العقدين الماضيين، ومحاولة لمد الجسور مع المنطقة بعد ما يشبه الانقطاع الذي أعقب تفكك الاتحاد السوفييتي. فموسكو تتطلع لتوسيع اقتصادها بعقد صفقات عسكرية كبيرة مع الدول العربية التي تزداد حنقا على الولايات المتحدة وسياساتها الداعمة بدون حدود للكيان الاسرائيلي. ولقد فاجأ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الغربيين عندما قال الاسبوع الماضي: «علينا ان نعترف بان حماس صعدت الى السلطة نتيجة انتخابات شرعية، وعلينا ان نحترم ارادة الشعب الفلسطيني... فتدمير الجسور خيار سهل، ولكنه يفتقر الى رؤية».

ثالثا: ان روسيا ابتعدت في خطابها عن لغة التهديد والوعيد. فبينما التزمت الولايات المتحدة سياسة تتسم بالازدواجية في المعايير والمواقف، أكدت روسيا على ضرورة البحث عن قواسم مشتركة مع القوى الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط. فسمعة واشنطن فقدت مصداقيتها ببروز التناقضات بين شعاراتها وممارساتها، خصوصا في ما يتعلق بممارسة التعذيب واهانة المعتقلين. وقد أجمعت الدول الاوروبية على مطالبتها باغلاق سجن غوانتانامو، ولكن الرئيس الامريكي رفض ذلك الطلب جملة وتفصيلا. وحتى بعد نشر صور التعذيب الجديدة للعراقيين، لم يغير الامريكيون ايا من سياساتهم حول التعذيب ومعاملة المعتقلين. وقد كشف النقاب مؤخرا عن وجود اكثر من 1300 صورة لإساءة معاملة السجناء في ابوغريب، الامر الذي دفع ديزموند توتو، الزعيم المسيحي من جنوب أفريقيا، للقول بان ما شاهده من تلك الصور جعله يسترجع بذاكرته ما قام به النظام العنصري في بريتوريا، وهو النظام الذي دعمته بريطانيا والولايات المتحدة حتى اللحظات الاخيرة قبل سقوطه. وفيما طالب كوفي عنان ادارة الرئيس بوش باغلاق سجن غوانتانامو، كرر الرئيس الامريكي رفضه الطلب، متذرعا بضرورته لاستمرار الحرب ضد الارهاب.

روسيا تعلم ان عليها، كقوة عظمى، ان تنأى بنفسها عن تلك التصرفات والسياسات، للحفاظ على سمعة مجلس الامن والحفاظ على التوازن الدولي والممارسات السياسية المعتدلة. ولضمان ذلك، قام الرئيس بوتين العام الماضي بزيارة عدد من الدول العربية و«اسرائيل». واعطيت روسيا صفة المراقب بمنظمة المؤتمر الاسلامي. ومنذ العام الماضي، بدأ الغربيون يتساءلون عن حقيقة توجهات موسكو، فهل هي مع الغرب ام الشرق؟ مع «اسرائيل» ام العالم العربي والاسلامي؟ ولكن موسكو ترفض طرح سياستها وفقا لما يريده الغربيون. فهي ليست كالاتحاد السوفييتي الذي كانت سياساته تقوم على اساس التحالف مع طرف ثان في مقابل طرف ثالث. انها تؤسس سياساتها على الواقعية السياسية بحيث تكون السياسة في خدمة المصالح الاقتصادية والامنية لها. مع ذلك فالغرب مستاء من التوجهات الجديدة لموسكو، التي عبر عنها الرئيس بوتين في كلمته التي ألقاها في افتتاح البرلمان الشيشاني في كانون الاول (ديسمبر) الماضي: «لقد كانت روسيا وما تزال، الحليف الأول للدول الاسلامية».

الواضح ان استقرار بوتين في الحكم بعد سبع سنوات من صعوده لمنصب الرئاسة، وفر له تجربة مهمة ساعدته على التوجه لتحقيق موقع دولي جديد لروسيا. والواضح ايضا ان الشرق الاوسط اصبح الساحة الاوسع لفحص قدرات السياسة الدوليين الكبار، بسبب تعقد قضاياها وتعدد ازماتها. واذا كان التوازن القائم خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أحد العوامل التي حالت دون الهيمنة الامريكية المطلقة في المنطقة، فان عودة السباق على النفوذ قد تتيح للشرق الاوسط فرصة جديدة للتحرك خارج الأطر الامريكية المحكومة بالمصالح الاسرائيلية في أغلب الاحيان. ولكن ذلك لن يكون بدون ثمن. فروسيا التي استلمت رئاسة مجموعة الدول الصناعية G8 في مطلع العام تعلم ان كل تحركاتها السياسية والدبلوماسية مراقبة من قبل شركائها في ذلك المنتدى الذي يمثل الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي فاتصالاتها مع الجهات التي تعتبرها الولايات المتحدة غير صديقة، ستمثل مشكلة لكل من موسكو وواشنطن. مع ذلك يبدو ان موسكو قررت انتهاج دبلوماسية فاعلة بالاتصال بكافة الاطراف ذات الصلة بالاوضاع في الشرق الاوسط، على أمل ان يكون ذلك بداية استعادة الموقع المفقود والضروري للتوازن الاستراتيجي ليس في الشرق الاوسط فحسب، بل في العالم. وليس مستبعدا ان تشهد الفترة المقبلة عودة تدريجية للصراع على النفوذ في الشرق الاوسط في ظل السياسات الروسية الجديدة، وتراجع حظوظ واشنطن السياسية في المنطقة نتيجة الاخفاقات المتلاحقة لمشاريعها، واستمرار ربط مصالحها بـ«اسرائيل».

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

المواطن السوري يخشى الارتجال والتخبط عند الأجهزة الأمنية

ميشيل كيلو *

■ عندما تصل فئة حاكمة إلى نهاية أيامها، فإنها تعجز عن فهم الواقع (كارل ماركس)، وتبدأ بالتخبط. وحين يصل التخبط إلى الجهة التي تمسك بمفاصل السلطة والمجتمع، فهذا يعني أنه صار قدرا لا راد له، ولم يعد مجرد أخطاء يقترفها أشخاص أو تقوم بها أجهزة.

والتخبط صار اليوم سمة العصر السلطوي السوري الراهن، وهو يأخذ وجهين متكاملين:

ـ الافتقار إلى رؤى وتاليا إلى سياسات شاملة تنظم عمل السلطة في مختلف القضايا والشؤون، وتجعله متسقا ومنسجما، لكونه يصدر عن جهة واحدة تعرف ما تريد، ولا يصدر عن جهات كثيرة ترتجل سياسات متناقضة أو متعارضة، فلا يخترق عملها خط واحد له حد مقبول من القدرة على التعاطي مع الواقع، وفيه شيء استباقي، يستشرف ما هو محتمل ويقدم ردودا وأجوبة مسبقة عليه، تفصح من جهة عن سوية أصحاب الأمر وعن نمط وعيهم، ومن جهة أخرى عن موقفهم من زمانهم وما يطرحه عليهم.

ولا مبالغة في القول: إن سورية تبدو اليوم كسفينة يمسك بكل شأن من شؤونها ربان مختلف، أو كسفينة لم يتفق قباطنتها على طريقة إدارتها، لذلك يفعل كل واحد منهم ما يحلو له، دون النظر إلى ما يفعله غيره، ودون تنسيق معه.

ـ النزعة التدابيرية، وهي تعبير عن انتهاج سياسات أقرب إلى إجراءات محدودة زمانيا ومكانيا منها إلى نهج وسياسة تصدر عن مركز واحد، لذلك تراها تتصل دوما بقطاع أو بحدث منفرد أو جزئي، وتفتقر إلى ما يشغل آلة السلطة من نسق جامع، وتجعل السلطة تبدو وكأنها فقدت السيطرة على شؤونها والشؤون العامة.

بما أن هذه الظاهرة كانت ملحوظة في الحقب الأخيرة من حياة النظام الشمولية، فإنها ليست شيئا خاصا بالنظام السوري، وليست أمرا طارئا عليه، بل هي ظاهرة ثابتة وتتفاقم، لا بد من التوقف عندها ودراستها، بسبب المخاطر الكثيرة التي قد تنجم عنها بالنسبة إلى الدولة والمجتمع، خاصة وأنها تقيم عالمين سياسيين فيهما : عالم سياسة خارجية يتصل بالمركز الرئاسي، الذي يبدو وكأنه يغترب أكثر فأكثر عن الداخل السوري، مع أن تدابيره الخارجية تظهر وكأنها تنم عن اتساق ما، بغض النظر عما إذا كانت صحيحة أم خاطئة، وعالم سياسة داخلية يتصل بالأجهزة، يسوده التخبط والارتجال وتهيمن عليه النزعة التدابيرية، التي بلغت في الآونة الأخيرة حدا مقلقا، كما يتبين من مثال وقع قبل أيام قليلة، عندما استدعت إحدى شعب المخابرات النائبين السابقين رياض سيف ومأمون الحمصي إلى لقاء مع أحد مسؤوليها. في اليوم التالي، قابل المسؤول رياض سيف وتناقش معه حول أوضاع البلد، وقدم له رؤية الأمن لما يجوز وما لا يجوز، وسمع رأيه في المسائل المطروحة، وعلم منه أنه يريد تأسيس حزب، في إطار قانون الأحزاب، وأنه سيتبع النهج السلمي في التغيير الديمقراطي، ولن يتنازل عن الحقوق التي يمنحه إياها الدستور، سواء على الصعيد الشخصي أم في ما يتعلق بالحق في ممارسة العمل العام . بعد ظهر اليوم التالي، جاء عناصر الأمن واعتقلوا مأمون الحمصي، الذي لم يقبل الدعوة، وأخذوه إلى المخابرات، حيث بقي ساعات قليلة عاد بعدها إلى بيته . ثم، رجع الأمن في الفجر لاعتقال النائبين السابقين، وبما أنه لم يجد مأمونا في بيته، فقد أعتقل أحد أولاده، الذي بات في الفرع بمعية رياض سيف إلى صباح اليوم التالي، عندما أعيدا في العاشرة إلى منزليهما.

وكان الأمن قد اعتقل قبل ساعات من ذلك الزميل نجاتي طيارة على الحدود مع الأردن، عندما كان في طريقه إلى ندوة موضوعها القوانين الناظمة لعمل الأحزاب والجمعيات في بعض البلدان العربية، واستدعى الشاب عمر العبد الله – ابن علي العبد الله – فجاء استدعاء ثم اعتقال النائبين السابقين ليشير إلى تكثيف حملة التخويف المنظمة والمدروسة، التي تشنها المخابرات منذ أشهر ضد المعارضة والرأي الآخر. إلا أن ما حدث ما لبث أن أقنعنا بعدم وجود سياسة أو موقف مدروس لدى الأمن، وإلا لما كان اعتقل نجاتي وأطلق سراحه في اليوم التالي، مع أن دورية أمن أحضرته من الحدود إلى دمشق، في سابقة لم يقع ما يماثلها منذ وقت طويل، ولما كان قد تم كذلك استدعاء رياض ومأمون واعتقالهما وإطلاق سراحهما ثم اعتقالهما وإطلاق سراحهما خلال أقل من أربع وعشرين ساعة، تخللها استدعاء هاتفي وحوار واعتقال وإطلاق سراح وغارة ليلية واعتقال وأخذ رهينة فإطلاق سراح جديد، علما بأن هذا الارتجال حدث في لحظة غير ملائمة بالنسبة إلى النظام والأمن هي وجود مندوب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دمشق، الذي أعلن قبل ساعات من عمليات الاعتقال، وخلال ندوة عقدت في فندق الشام حول حقوق الإنسان في سورية، أن الحاضرين في الندوة، ومنهم الزميل نجاتي، يتمتعون بحماية الأمم المتحدة، وأن عليهم قول آرائهم بحرية دون أن يخشوا شيئا!

ثمة شعور بالارتياح شاع في البلد، بعد إطلاق سراح زملائنا. لكن شعورا بالقلق انتاب المواطنين، الذي يخشون اتساع نطاق الارتجال وخروجه عن السيطرة وتحوله إلى انفلات لا ناظم له، هو آخر ما ينقص سورية المهددة في الخارج، الحائرة في الداخل، التي تحتاج أكثر ما يحتاج إلى نظام يعمل بتعقل وروية وانفتاح على الآخر، ولا تحتاج إلى أجهزة تتخبط، يمكن أن يتحول ارتجالها في أي وقت إلى بطش بالشعب، هو بين الأخطار، التي تهدد اليوم البلد، أفظعها.

يعرف المواطنون السوريون أن النظام لم يعد قادرا على شن حملات قمع واسعة النطاق، وأن هذه ستكون آخر تدبير يلجأ إليه، قبل انهياره . لهذا السبب، لا تخيف عمليات الاعتقال المتفرقة، والوقتية، المعارضة أو الناس العاديين، مع أنها تتحول أكثر فأكثر إلى عمليات تكشف كم صارت محدودة قوة النظام القمعية، التي لم تعد تتصل بقدرة وضخامة أجهزته الأمنية، التي لا شك فيها، بل بوضعه العام، الذي لم يعد مؤهلا لشن حملات شاملة كهذه.

لماذا يسمح النظام لأجهزته بتطبيق تدابير ارتجالية تضر به لدى الرأي العام العالمي وفي الداخل السوري؟ ولماذا لا تقرر قيادته وقف عمليات الاستدعاء والملاحقة والتوقيف والاعتقال، إذا كان عائدها السياسي أقل بكثير من جدواها الأمنية، وكان من الضروري التخلي عنها، ليس حبا بالشعب، بل حرصا على سمعة نظامها، الذي يقوم بهذا كله كي يثبت أنه طليق اليد، فيثبت في كل مرة العكس، ويتأكد أنه لم يعد طليق اليد بأي حال من الأحوال؟

* كاتب وسياسي من سورية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364